

### الهجرة والتنمية والأمم المتحدة

يجمع **الفريق العالمي المعني بالهجرة** الذي أنشأه الأمين العام في أوائل عام 2006 مديري 16 وكالة من وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الدولية (بما فيها البرنامج الإنمائي) لتشجيع تطبيق الصكوك والقواعد الدولية والإقليمية ذات الصلة بالهجرة تطبيقاً واسع النطاق. ويركز الفريق على مساعدة أعضائه على استغلال فرص الهجرة الدولية والتصدي لتحدياتها.

وبالإضافة إلى تعزيز التعاون عبر الوطني بشأن مسائل الهجرة، يعد الفريق العالمي المعني بالهجرة مستودعا مهما للبيانات والتحليل المتعلقة بالهجرة والتنمية.

الهجرة في بلدي المنشأ والوجهة.

### الهجرة والتنمية المستدامة: بُعد السياسة العامة

ولتحويل اتجاهات الهجرة إلى فرص إنمائية، ينبغي أن يحرص واضعو السياسات على أن تكون الهجرة - أي كانت دوافعها - هجرة اختيارية لا هجرة اضطرارية، وأن تتم في ظروف مأمونة. فالنتائج الإنمائية للهجرة تتوقف في نهاية المطاف على عوامل من قبيل:

- من يتنقل (أي عمر المهاجر ونوع جنسه ومستواه التعليمي ووضعه الاجتماعي-الاقتصادي، ومهنته، وهويته العرقية)؛
- والظروف التي يتنقل فيها (أي ما إذا كانت التنقل قسريا أو طوعيا، وما إذا كان يحدث عبر قنوات عادية أو غير عادية)؛
- والوضع الذي يكون عليه المهاجرون في بلد الوجهة (أي المركز القانوني للمهاجر وظروف عمله وعيشه)؛
- وما إذا كان المهاجرون يظلون على صلة ببلداتهم الأصلية؛
- وما إذا كانت الظروف في البلدان الأصلية تسمح بتسخير مساهمات المهاجرين المحتملة في أغراض التنمية.

وتقوم السياسات المحلية والوطنية، وكذا التعاون الدولي، بأدوار رئيسية في بلورة هذه العوامل وبالتالي تقوم بدور في تعزيز فوائد الهجرة وتقليل مخاطرها بالنسبة للتنمية البشرية. غير أن الهياكل العالمية للحكومة والقدرات الوطنية على رسم وتنفيذ سياسات الهجرة

## إذا لم تكن التنمية تسمح للناس بالهجرة

## في أمان، فليست بالتنمية المستدامة

تعد الهجرة الداخلية والدولية حرية من حريات الإنسان الأساسية وتقوم بأدوار رئيسية في عمليات التنمية. وقد خلص البرنامج الإنمائي في **تقرير التنمية البشرية** لعام 2009 إلى أنه إذا كان عدد المهاجرين الدوليين يناهز 200 مليون مهاجر، فإن عدد المهاجرين الداخليين يقارب 740 مليون شخص، إذ ينتقلون داخل الحدود الوطنية - من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية عادة. وفي صفوف المهاجرين الذين انتقلوا عبر الحدود الوطنية، لم يزد عدد الذين انتقلوا من بلد نام إلى بلد متقدم النمو على الثلث إلا بقليل - إذ يكاد لا يتعدى عددهم 70 مليون شخص. وانتقل معظم المهاجرين الدوليين من بلد نام إلى بلد نام آخر، أو كان انتقالهم بين بلدان متقدمة النمو. ونتيجة لذلك، ترتبط ارتباطا وثيقا بالهجرة قضايا إنمائية رئيسية من قبيل التحويلات المالية، ومساهمات الشتات، والحضرنة، والتنمية الريفية، وإدارة الحدود، وحماية العمال، والاتجار بالبشر، والمسائل الجنسانية. ونظرا لهذه الترابطات الواسعة بين الهجرة والتنمية، فإن السياسات والبرمجة المتعلقة بالهجرة يمكن أن تكون لها آثار مهمة للغاية على التنمية المستدامة.

والهجرة انعكاس ونتاج للتفاوت - على كل من الصعيد العالمي والوطني والمحلي. ولا تتاح لكل واحد فرصة التنقل على قدم المساواة: فأولئك الذين يهتمل أن يكونوا أكثر استفادة من التنقل - الفقراء والعمال ذوو المهارات المتدنية - كثيرا ما يواجهون عقبات كأداء، لافتقارهم للموارد اللازمة ولكونهم أكثر عرضة للحوادث السياسية والمؤسسية. ويصدق هذا الأمر بصفة خاصة في المناطق المتضررة من التدهور البيئي وتغير المناخ، حيث تواجه الشرائح الأشد ضعفا خطر الحصار. ويمكن أن تكون الهجرة جزءا هاما من استراتيجيات التكيف، فتساعد على تنويع إيرادات سبل المعيشة المعرضة للضغط البيئية.

ومن الواضح أن المهاجرين وأسرتهم كثيرا ما يجنون فوائد جمة من تنقلهم، في الوقت الذي يدعمون فيه أيضا تنمية مجتمعاتهم المحلية الأصلية والمضيفة. لكن مسألة ما إذا كانت المهارات والمعرفة والأصول المالية المكتسبة عن طريق الهجرة يمكن أن تسهم في التنمية المستدامة تتوقف إلى حد كبير على الظروف الاقتصادية والمؤسسية، وعلى سياسات

## الإدارة المتكاملة للحدود من أجل التنمية المستدامة

يرى بعض الملاحظين أن حرية تنقل العمال المهاجرين (وكذا حرية تنقل السلع والخدمات) عبر الحدود الوطنية لا تتواءم مع شواغل الأمن القومي بشأن الإرهاب والاتجار بالأسلحة والمخدرات والبشر. بيد أن نموذج [الإدارة المتكاملة للحدود](#) الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي أصلا ما فتئ يطبق باطراد خارج أوروبا، للمواءمة بين ضرورات إقتصادية وأمنية متناقضة أحيانا في مجال إدارة الحدود.

وتعزز الإدارة المتكاملة للحدود ما يلي:

- التعاون بين الوكالات المعنية في الدولة (حرس الحدود، والسلطات الجمركية، والقوات المسلحة، والسلطات المحلية في مناطق الحدود وما إلى ذلك)، سواء داخل البلدان أو عبر حدود الدول؛
- وحماية حقوق الإنسان الواجبة للمهاجرين وغيرهم من الأفراد العابرين لحدود الدول.

وتعد الإدارة المتكاملة للحدود تطبيقا نُهج متكاملة قائمة على الحقوق في إدارة الحدود والهجرة الدولية. ويمكن استخدامها مثلا عمليا ككيفية تطبيق النهج الإقتصادية المتكاملة على قطاعات أخرى، وكيفية المواءمة بين الشواغل الأمنية والشواغل الإقتصادية.

وقد أقام البرنامج الإقتصادي شراكات قوية مع الاتحاد الأوروبي، والبلدان المستفيدة من البرامج، في إطار [الإدارة المتكاملة للحدود في الاتحاد السوفياتي السابق](#). ويتعاون مع شركاء من قبيل [المنظمة الدولية للهجرة والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة](#)، رُصد ما يربو على 200 مليون دولار عبر هذه البرامج في العقد الأخير، لتحديث الهياكل الأساسية للحدود، وتدريب مسؤولي الحدود، والعمل على إقامة 'حدود ذات وجه إنساني' لما بعد الحقبة السوفياتية.

- تعزيز حقوق المهاجرين وإتاحة الفرص لهم، بصرف النظر عن وضعهم القانوني؛
- تمكين جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالهجرة وتصنيفها حسب نوع الجنس والعمر؛
- تعزيز القدرات الوطنية والمحلية في مجال الهجرة والتنمية، بما في ذلك إنشاء مؤسسات شفافة وخاضعة لحكومة جيدة، وآليات فعالة لإشراك أصحاب المصلحة من الجهات غير الحكومية في عمليات التشاور وصنع القرار، وكذا في تقديم الخدمات للمهاجرين وأسرهم؛
- إجراء وتسهيل عمليات الحوار الوطنية والإقليمية والعالمية للتوعية بدور الهجرة في عمليات التنمية المستدامة.

معلومات جهة الاتصال: بول لاد، مستشار لشؤون السياسات، الفريق المعني بالحد من

الفقر، paul.ladd@undp.org

كثيرا ما تظل ضعيفة. ولئن نما في السنوات الأخيرة الوعي العالمي بالروابط القائمة بين الهجرة والتنمية، فإن القلة القليلة من البلدان هي التي تتوفر لها أدلة دامغة وتحليل جيد بشأن الكيفية التي تتفاعل بها هذه الروابط في سياقاتها الوطنية المحددة.

وكثيرا ما تتعدم الأسس القائمة على أدلة موثوق بها لوضع سياسات بشأن الهجرة والتنمية - لاسيما من حيث مؤشرات رصد الاتجاهات وقياس التقدم. وثمة حاجة إلى مشاركة واسعة القاعدة لشتى الأطراف ذات المصلحة في رسم سياسات الهجرة لأغراض التنمية وتنفيذها ورصدها وتقييم أثرها. وثمة حاجة إلى زيادة وتحسين البيانات النوعية والكمية لإجراء تحليلات شاملة لسبل تأثير الهجرة الداخلية والدولية على شتى القطاعات وأبعاد الرفاه. فهذه البيانات والقدرات التحليلية المعززة بإطارات تشريعية فعالة، وأهداف سياسية واضحة، وقدرة مؤسسية متطورة، وإطارات تنسيق للسياسة العامة على المستوى الوطني، يمكنها أيضا أن تسهل التعاون الدولي - لأنه ليس ثمة بلد واحد بمقدوره أن يتصدى للتحديات عبر الوطنية للهجرة لوحده.

## تحويل الشراكات النموذجية إلى شراكات مستدامة للهجرة والتنمية

يدعم البرنامج الإقتصادي، بالتعاون مع [المنظمة الدولية للهجرة](#) وغيرها من الوكالات الأعضاء في [الفريق العالمي المعني بالهجرة](#)، إدراج الهجرة في الاستراتيجيات الإقتصادية الوطنية، في بلدان رائدة. والغرض من ذلك هو مساعدة الحكومات على وضع إطارات وطنية تشاركية وفعالة وقائمة على الأدلة للسياسة العامة بشأن الهجرة والتنمية، وذلك استنادا إلى توجيهات يقدمها الفريق العالمي المعني بالهجرة في دليله المعنون ["دليل تعميم مراعاة الهجرة في التخطيط الإقتصادي"](#). ويدعم الفريق العالمي المعني بالهجرة أيضا الأفرقة القطرية للأمم المتحدة التي تعمل على قضايا الهجرة والتنمية.

ولئن كانت لهذا العمل أبعاد عديدة، فإنه يركز عموما على إزالة الحواجز التي تقف في وجه حرية التنقل، بوضع شروط مسبقة قانونية وتنظيمية ومؤسسية بشأن المهاجرين وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية وبلدانهم الأصلية وبلدان وجهتهم لجني فوائد من الهجرة - مع الحد في آن واحد من آثارها السلبية المحتملة.

## مؤتمر ريو + 20 والهجرة

ستتاح للمجتمع الدولي في مؤتمر ريو + 20 فرصة القيام بما يلي:

- إقرار أهمية الهجرة باعتبارها جزءا لا يتجزأ من التنمية - لاسيما من حيث التحويلات المالية، ومساهمات الشتات، والحضرنة، والتنمية الريفية، وإدارة الحدود، وحماية العمال، ومسألة الاتجار بالبشر، والمسألة الجنسانية-وباعتبارها وسيلة تتيح للضعفاء في المناطق المعرضة للكوارث والمناطق المتأثرة بالتدهور البيئي إمكانية الانعتاق من الفقر؛
- تقريب خطاب الهجرة من صلب استراتيجيات التنمية المستدامة وأهدافها، لاسيما وأنها ترتبط بالمدن وفرص العمل المراعية للبيئة والإدماج الاجتماعي، والتكيف مع تغير المناخ، والتعليم، والمساواة بين الجنسين.

ومن الخطوات الهامة اللازم اتخاذها في هذا الصدد:

- إدراج شواغل الهجرة في التخطيط الإقتصادي، والميزنة، وعمليات وضع السياسات بطريقة هادفة؛